وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل
كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد الصديق بن يحي
ن.ع بما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

وحدة البحث PRFU:
"دور العدالة الدستورية في إرساء دولة القانون وتعزيز ممارسة الحقوق والحريات"

تنظم الملتقى الوطني:

البناء الفوضوى ودور الجماعات المحلية بين الحد والتسوية

يوم 11 فيفري 2025

بالقطب الجامعي - تاهوهت

ديباجة الملتقى:

حظي العمران باهتمام الدولة التي عملت على وضع المقاييس والآليات لتحقيق الحماية الفعالة له، فمنذ الاستقلال اهتمت بتنظيم الملكية العقارية ومعالجة النقائص التي كشف عنها الواقع العمراني الجزائري، لكن ورغم الجهود المبذولة لتحقيق ذلك، إلا أن أهم العوائق التي تهدد هذه المساعي هي آفة البناء الفوضوي الذي استغرق بشكل معتبر الوعاء العقاري المخصص للمشاريع التنموية. وهذه الظاهرة ذات الجوانب المتعددة والمتناثرة عبر الزمن أدت إلى تشويه النسيج العمراني وتدهوره، بسبب خرق الأحكام والقواعد الخاصة بالتهيئة والتعمير.

توجد عدة أسباب وعوامل تبرر ظاهرة البناء الفوضوي، لا سيما بعد تراجع الدولة في نهاية الثمانينات عن احتكارها لنشاط الترقية العقارية وفسحها المجال للمنافسة بين المتعاملين العموميين والخواص، ابتداء بموجب القانون رقم 86-07 (الملغى) ثم المرسوم التشريعي 93-03 المؤرخ في 01-03-1993 المتعلق بالنشاط العقاري (الملغى)، وكذا المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05-10-1993 المتعلق بتطوير وترقية الاستثمار المعدل والمتمم، مما أدى إلى خوصصة نشاط الترقية العقارية وإحداث تقنيات البناء الفردي.

وتكشف عدة نصوص عن الجهود المسخرة للتصدي لهذه الظاهرة، مع تفطن السلطات لمساوئها بداية بالتشريعات الصادرة في سنة 1985؛ كالقانون رقم 85-01 والمراسيم التنفيذية له، خاصة المرسومين 85-211 و85-212. وأكثر من ذلك تبنت الدولة استراتيجية جديدة في هذا المجال بموجب قوانين 1990، فحددت معالمها بالقانونين الأول رقم 90-25 المتضمن التوجيه العقاري، والثاني رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، لتلها نصوص تشريعية عديدة من شأنها المساهمة في الحد من هذه الظاهرة؛ كالقانون رقم 08-15، إلى جانب النصوص التنظيمية كذلك لمواجهة الظاهرة.

فإن الدولة ووعيا منها بما لهذا البناء الفوضوي من انعكاسات سلبية على ظروف وأطر عيش المواطنين، حضته باهتمام كبير من خلال وضع العديد من الآليات والوسائل الكفيلة لمواجهة الظاهرة ومنها:

- إطلاق مشاريع لإعادة الإسكان لهدم البنايات الفوضوية برنامج رئيس الجمهورية للوصول إلى الجزائر البيضاء وفق المخطط الخماسي 2014-2019
- في إطار اللامركزية، أوكل المشرع المهمة للجماعات المحلية باعتبارها العين الرقيبة القريبة من المواطنين؛ فهي الأقدر على معاينة المخالفات وردع المخالفين.

ورغم الجهود الموجهة لتنظيم عملية التعمير والحد من ظاهرة البناء الفوضوي، ورغم الترسانة القانونية الواسعة الداعمة لذلك، والمؤكدة لدور الهيئات المحلية، لا يزال التطبيق العملي محدودا حيث يتزايد يوميا وعلى مرأى من السلطات البلدية والولائية عدد المباني المخالفة للقانون دون حل.

إشكالية الملتقى:

أهم ما تطرحه هذه الظاهرة من نقاش حول **مدى نجاعة الحلول المقدمة من طرف المشرع الجزائري. فهل الخلل في الجانب التشريعي، أم في عدم كفاءة الادارات المحلية لتحقيق ذلك، أم في تنصلها من القيام بدورها المحدد قانونا؟**

أهداف الملتقى:

يهدف الملتقى إلى:

- الوقوف عند الأسباب الفعلية لتفشي ظاهرة البناء الفوضوي.
- معرفة مدى تنظيم المشرع الجزائري لعملية التهيئة والتعمير.
- تحديد حجم الدور الذي تلعبه الادارات المتخصصة في مجال العمران وفي تطبيق النصوص المنظمة له.
- عرض الحلول التي تساهم في القضاء على هذه الظاهرة، بالاستعانة بتجارب الدول في هذا المجال، وتفعيل دور الهيئات المحلية لتجسيد المخطط الخماسي والوصول للجزائر البيضاء.

محاور الملتقى:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة البناء الفوضوي

- مفهوم ظاهرة البناء الفوضوي.
- أسباب تفشي ظاهرة البناء الفوضوي.
- آثار البناء الفوضوي...

المحور الثاني: آليات الحد من ظاهرة البناء الفوضوي

- آليات تصدي الجماعات المحلية لظاهرة البناء الفوضوي.
- الأجهزة المتدخلة في التصدي لظاهرة البناء الفوضوي.

المحور الثالث: فعالية آليات الحد من ظاهرة البناء الفوضوي

- تقييم آليات الحد من البناء الفوضوي.
- الصعوبات التي تعترض آليات الحد من البناء الفوضوي.
- الحلول المقترحة للقضاء على ظاهرة البناء الفوضوي.

المحور الرابع: مدى نجاعة تجربة تسوية البناءات الفوضوية

- تسوية البناءات الفوضوية.
- مطابقة البناءات، والبناءات الفوضوية.
- المسؤولية عن البناء الفوضوي.

الهيئة المشرفة على الملتقى:

الرئيس الشرفي للملتقى: أ.د. بن علي الشريف نور الدين

مدير جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل

المشرف العام على الملتقى: د. بويبية نبيل

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

رئيس الملتقى: د. بولعراوي الصادق

رئيس مشروع البحث

رئيس اللجنة العلمية للملتقى: أ.د. فتحي وردية

أستاذ التعليم العالي

رئيس اللجنة التنظيمية للملتقى: أ. خن لمين

أعضاء اللجنة العلمية للملتقى:

أ.د. سمار نصر الدين.....جامعة جيجل
أ.د. قريمس عبد الحق.....جامعة جيجل
د. بولعراوي الصادق.....جامعة جيجل
د. عزوزي عبد المالك.....جامعة جيجل
د. بن بخمة جمال.....جامعة جيجل
د. هاشمي حسن.....جامعة جيجل
د. رواحنة نادية.....جامعة جيجل
د. فرحات اعميور.....جامعة جيجل
د. بشاطة زهية.....جامعة جيجل
د. كرمي ريمة.....جامعة جيجل
د. بوشليف نور الدين.....جامعة جيجل
د. زعرور عبد السلام.....جامعة جيجل
د. حصايم سميرة.....جامعة جيجل

أ.د. فتحي وردية.....جامعة تيزي وزو
أ.د. شاوش حميد.....جامعة قالمة
أ.د. خشايمية لزهر.....جامعة قالمة
أ.د. مهوب يزيد.....جامعة برج بوعريريج
د. قواسمية أسماء.....جامعة سوق اهراس
د. بن ستيرة اليامين.....جامعة سطيف2
د. برارمة صبرينة.....جامعة سطيف2
د. لفقير بولنوار.....جامعة بورج بوعريريج
د. عياش حمزة.....جامعة بورج بوعريريج
د. عبد الله ليندة.....جامعة جيجل
د. بوقطة فاطمة الزهراء.....جامعة جيجل
د. سياب حكيم.....جامعة جيجل

أعضاء اللجنة التنظيمية للملتقى:

د. بلجودي أحلام
د. قندوز فتيحة
د. عميور خديجة
أ. بوالكور عبد الغني

د. شويب أمينة
د. يحي عبد الحي
أ. ناصري نبيل
أ. مسمة مونية

جامعة محمد الصديق بن يحي
ن.ع بما بعد التدرج العلمي والعلاقات الخارجية
كلية الحقوق والعلوم السياسية

شروط المشاركة:

1- أن يكون البحث في أحد محاور الملتقى.
2- الالتزام بقواعد البحث العلمي في التحرير والتوثيق.
3- أن يكون البحث أصيلا لم يتم نشره أو المشاركة به سابقا.
4- أن تكون المداخلات بالعربية، الانجليزية، الفرنسية.
5- تكتب المداخلة باللغة العربية بخط 14Sakkal Majalla وباللغات الأجنبية Time new roman 12، مع ترك 2 سم على الجهات الأربع للصفحة.
6- ترفق المداخلات باللغة العربية بملخص باللغة الإنجليزية، وترفق المداخلات باللغة الأجنبية بملخص باللغة العربية.
7- تدرج الهوامش في آخر البحث، حجم الخط 12.
8- عدد صفحات البحث من 10إلى 20 صفحة بصيغة A4.
9- ترسل المداخلات كاملة في الآجال المحددة أدناه.
10- تخضع جميع المداخلات للتحكيم العلمي للجنة العلمية للملتقى، ويبلغ القبول أو الرفض لأصحابها بالبريد الالكتروني.
11- لا تقبل المداخلات المشتركة، عدا طالب الدكتوراه مع مشرفه.
12- لا يتم تقديم أكثر من مداخلة بالملتقى.
13- يمكن المشاركة عن بعد في حدود 20% مع تقديم التبرير.
14- لا تتحمل الجهة المنظمة تكاليف الإيواء والنقل.
15- تنشر المداخلات في كتاب أشغال الملتقى.

مواعيد هامة:

- آخر أجل لاستقبال المداخلة كاملة: 02 جانفي 2025.
- الرد على المداخلات المقبولة: 10 جانفي 2025
- ترسل المداخلات عبر الإيميل التالي:

colloquesfdspj18@gmail.com

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: .....
الرتبة العلمية: .....
المؤسسة المستخدمة: .....
التخصص: .....
الهاتف: .....البريد الالكتروني: .....
المحور: .....
عنوان المداخلة: .....
ملخص المداخلة: .....
Abstract : .....